الصهيونية
ومحاولة تمزيق وحدة الوطن العربي

دكتورة/ هيلة بنت سعد بن محمد السليمي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
قسم التاريخ بجامعة أم القرى

إن إسرائيل التي وجدت كما ارتأى مخططو ومنظرو السياسة الاستعمارية في (كامبل بانرمان Campbell Bannerman)[١] لتكون رأس حربة لمخططاتهم الاستعمارية في المنطقة العربية، وحاجزًا يحول دون اتصال شقها الآسيوي بالأفريقي؛ لإبقاء العرب مجزئين في حالة من الضعف تمكنهم من السيطرة على المواقع الاستراتيجية في تلك المنطقة ونهب ثرواتها وجعل أقطارها سوقًا لتصريف منتجاتهم، تدرك – أي إسرائيل – بدورها أن بقاءها مرتهن باستمرار اضطلاعها بهذه الوظيفة التي وجدت من أجلها، كما تدرك أيضًا أنه بمقدار ما تحرزه من نجاح في أدائها لهذا الدور – أي في تفتيت المجتمعات العربية وإضعافها واستنزاف طاقاتها في نزاعات داخلية أو عربية بينية – سيكون مقدار ما تحوزه من هيمنة وتوسع وتحقيق لأهدافها.

لذا فإن إسرائيل منذ نشأتها وهي تعمل بكل ما أوتيت من قوة وجهد بالدبلوماسية وبالحيلة والمكر وبالتعاون مع الاستعمار وعملائه في الوطن العربي على تمزيقه وإثارة المشكلات المختلفة داخله، ومحور سياستها في هذا المجال قائم على نقل بؤر الصراع من حدودها مع الدول العربية إلى داخل هذه الدول نفسها وإلى ما بين هذه الدول بعضها بعضًا وإلى ما بين هذه الدول و الدول الإسلامية غير العربية المجاورة لها. [٢]

وإذا تقصينا أساليب إسرائيل الرامية إلى تحقيق تلك الاستراتيجية الصهيونية وجدنا أن من أخطرها تلك التي اتجهت بها نحو الأقليات الدينية

(١) سبق التطرق لمؤتمر كامبل بانرمان الاستعماري بشيء من التوسع في المبحث التمهيدي.

(٢) هيثم الكيلاني : التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ، ص ٤٨.
– إسماعيل ياغي : المرجع السابق ، ص ١٣٦.

والطائفية والعرقية في المنطقة، في محاولة لاختراق الجسد العربي وإرهاقه من خلال التعامل المباشر مع هذه الفئات وتشجيعها على التمرد والانفصال، وبث بذور الانقسام والتجزئة داخل المجتمع الواحد. (١)

وقد بدأ الصهاينة نشاطهم في هذا الاتجاه مبكرًا، حيث سبق بعضه قيام كيانهم، وكان بدهيًّا أن يمدوا أول جسورهم للأقليات اليهودية في المنطقة، فكان أخطر ما نتج عن ذلك أن نجحوا في تجنيد كثير ممن ينتمون لهذه الطائفة للقيام بدور حصان طروادة داخل العديد من الأقطار العربية – وقد مرت بنا في ثنايا هذا البحث شواهد عديدة على ذلك – هذا عدا ما افتعلوا من مسوغات لعمليات الهجرة الجماعية التي شهدتها العديد من الدول العربية قبيل وفي أعقاب قيام إسرائيل، والتي ترتبت عليها آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية في غاية الخطورة.(٢)

ومن أشهر تلك الهجرات الجماعية هجرة يهود العراق – كما مر بنا – وهجرة يهود اليمن، حيث كانت الحركة الصهيونية قد أ بدت اهتمامًا خاصا بيهود اليمن منذ وقت مبكر، ففي المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل عام ١٨٩٧م/١٣١٥هـ أقيمت لجنة خاصة لمتابعة شؤون يهود اليمن، كما حرصت الصهيونية على تهجير يهود اليمن إلى فلسطين، عبر صفقات ومؤامرات قبل قيام إسرائيل وبعده ، من أشهرها عملية سرقة أعداد كبيرة من أطفال اليهود اليمنيين التي تركت جراحًا في نفوس يهود اليمن لم تندمل حتى اليوم. (٣)

فقد كان الصهاينة ينظرون إلى يهود اليمن باعتبارهم من أكثر اليهود فقرًا وبؤسًا وبالتالي فإنه يمكن تسخيرهم في أعمال الزراعة وغيرها من الأعمال الحرفية، لذا فقد بعثت الحركة الصهيونية عددًا من أتباعها لتشجيع يهود اليمن على ا لهجرة، فخرجت عدة هجرات في فترات مختلفة، ففي الفترة ما بين عامي ١٩٤٨-١٩٤٩م/١٣٦٧-١٣٦٨هـ فقط هاجر إلى فلسطين نحو ثلاثة وأربعين ألف يهودي يمني، بالتعاون مع الاحتلال البريطاني،(٤) الذي كان موجودًا في محمية عدن آنذاك

(١) محسن عوض : المرجع السابق ، ص ٥٩.

(٢) المرجع نفسه : ص ٦٠.

(٣) إبراهيم خالد عبد الكريم : المرجع السابق ، ص ص ٢١ – ٢٢.

(٤) عبد الوهاب المسيري : الموسوعة ، مج١ ، ص ٧٤.

حيث وضع عددا من معسكراته تحت تصرف الحركة الصهيونية لتجميع اليهود فيها ومن ثم نقلهم إلى فلسطين،[١] كما تشكلت في عدن تحت رعاية الاحتلال البريطاني أيضًا منظمتان صهيونيتان الأولى عام ١٩٤٤م/١٣٦٣هـ وهي منظمة (جالوتس هعوفيد) ، والثانية في عام ١٩٥١م/١٣٧٠هـ وهي فرع لمنظمة (ينيي عكيفا) الدينية. [٢]

وفي إطار الاستراتيجية ذاتها اتجه الصهاينة لمخاطبة المسيحيين العرب، وقد اختلف خطابهم السياسي والثقافي الموجه لهذه الفئة من قطر إلى آخر في المنطقة العربية، حسب تقديرهم لمدى انصهار هذه الأقلية في النسيج الوطني، والذي يترتب عليه الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأقلية أو تلك. [٣]

ففي الخطاب السياسي والثقافي الموجه للموارنة في لبنان قدمت إسرائيل نفسها كحليف يستطيع أن يقدم المساندة والحماية في مواجهة الائتلاف الإسلامي اللبناني والفلسطيني والنفوذ السوري، ورغم أنها لم تجد تجاوبًا في البداية في ظل المكاسب التي حققها الموارنة بصيغة التعايش اللبنانية (المصالحة الوطنية) إلا أنها تمكنت من إيجاد هذا التجاوب منذ منتصف السبعينات الميلادية تقريبًا، مع بعض الأحزاب السياسية المارونية وقسم من الجيش اللبناني – على النحو الذي مر بنا – . [٤]

أما مصر – البلد العربي ذو الثقل السياسي الكبير في توجيه السياسة العربية، والذي يظل دائمًا قريبًا من مخططات الدوائر الصهيونية وحلفائها – فعلى الرغم من أنه يعد من الأقطار العربية الأكثر تجانسًا واندماجًا في وحدته الوطنية، حيث عاش المصريون مسلمين وأقباطَ في نسيج مجتمعي متكامل ومتماسك،[٥] والوقيعة بينهم لم يقدر لها عبر التاريخ أن تحرز نصيبًا وافرًا من النجاح؛ لعمق العلاقة بينهم والتي تمتد إلى تاريخ دخول الإسلام إلى مصر، إلا أنه لم يسلم من المخططات الصهيونية

(١) محمود نعناعة : المرجع السابق ، ص ١١٢.

(٢) مصطفى طلاس : المصدر السابق ، ص ص ٣٠٧ – ٣٠٨.

(٣) محسن عوض : المرجع السابق ، ص ٦٠.

(٤) سبق تناول هذا الموضوع بشيء من التوسع حين الحديث عن الأطماع الصهيونية في لبنان.

(٥) المرجع نفسه : ص ٦٠.

– عبد الوهاب المسيري : الموسوعة : مج٢ ، ص ٤٨٨.

والأمريكية الرامية إلى العبث بوحدته الوطنية وتماسكه التاريخي، وقد كان الخطاب التحريضي الذي يكرس فكرة وجود تمايز بين المسلمين والأقباط في إطار المجتمع المصري هو المدخل إلى ذلك، والذي تمثل في ظهور العديد من الدراسات والمنظمات والهيئات الأمريكية التي تعمل على اختلاق (قضية قبطية) وإبرازها على الصعيد الدولي، وذلك لاستخدامها بطبيعة الحال كورقة ضغط لصالح المخططات الأمريكية والصهيونية في المنطقة. (١)

فمنذ الستينات الميلادية الموافقة للثمانينات الهجرية بدأت الولايات المتحدة الأمريكية وهي في أوج صراعها مع الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر الممثل للتيار القومي العربي، باستخدام ذلك الأسلوب التحريضي، ففي كتاب صدر في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٦٣م/١٣٨٣هـ تحت عنوان (الأقلية الوحيدة) تحدث مؤلفه عن القومية العربية التي يترنم بها عبد الناصر فقال: «... إنها لا تعني على السنة المسلمين غير الإسلام، فهي صنو ومرادف له» فيما جاء أسلوبه التحريضي مباشرًا في موضع آخر من الكتاب حيث قال: «إن القبط بإقامتهم الروابط مع التيار الأساسي للمسيحية في العالم ومع تنمية انتماءاتهم الدولية يجعلون من الصعب على أي نظام مصري أن يهاجم كنيستهم بغير أن يتعرض هذا النظام لردود فعل قوية، وبقدر ما تهتم الحكومة المصرية بالدعاية الخارجية، يجب على الأقباط أن يهتموا بهذا السلاح الاحتياطي، فإن خطبة واحدة تظهر شكاوى القبط في أي اجتماع دولي مصحوبة بالتغطية الصحفية... قادرة على جذب اهتمام عبد الناصر إلى صيحات القبط في بلده» (٢)

(١) دهام محمد دهام العزاوي : الأقليات والأمن القومي العربي ، دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، الطبعة الأولى (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م/١٤٢٤هـ) ص ١٤٢.

(٢) المرجع نفسه : ص ص ١٤٢ – ١٤٣.

وفي عام ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ قام الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر James Carter باستقبال الباب شنودة[١] في البيت الأبيض ، وخلال ذلك صرح الرئيس الأمريكي بحضور السفير المصري في واشنطن قائلا: «... إنه لا يمكن تجاهل المشاعر الدينية لثمانية ملايين قبطي» ومن البدهي أن الرئيس الأمريكي يقصد إيصال ما يتضمنه تصريحه من إيحاءات وضغط دبلوماسي، كما تحتضن الولايات المتحدة كثيراً من المؤسسات ذات الطابع الطائفي، ومن بينها ما يعرف بـ (الهيئة القبطية) التي تقوم بإصدار مجلة خاصة باللغتين العربية والإنجليزية موجهة للأقباط.[٢]

وفي عام ١٩٩٥م/١٤١٥هـ أنشأ المحامي اليهودي الأمريكي هورو فيتز Horo vitz مؤسسة أطلق عليها (بيت الحرية) تدعو إلى تكوين تحالف بين التجمعات الكنسية والتجمعات اليهودية، وفي عام ١٩٩٦م/١٤١٦هـ أدلت نيتاشي Netashe رئيسة برنامج حقوق الإنسان في مؤسسة بيت الحرية بشهادتها عن أوضاع الأقباط في مصر أمام الكونجرس الأمريكي، وجاء في تلك الشهادة قولها : «... وفي مصر تتلاشى الأقلية المسيحية تحت وطأة الاضطهاد والعنف، حيث أجبر آلاف الأقباط على الفرار وترك وطنهم خشية اعتناق الإسلام قهرًا»، وفي عام ١٩٩٧م/١٤١٧هـ اتهم الكونجرس الأمريكي خمس عشرة دولة في العالم من بينها مصر بالإساءة واستخدام أدواتها القمعية لاضطهاد الأقلية الدينية، وعليه شرع الكونجرس قانون (مراقبة

(١) البابا شنودة الثالث : بطريرك الكنيسة القبطية الأرثوذكسية رقم (١١٧) في تاريخ البطاركة، اسمه قبل الرهبنة نظير جيد روفائيل. ولد في عام ١٩٢٣م/١٣٤١هـ في قرية سلام بمحافظة أسيوط، درس التاريخ الفرعوني في جامعة فؤاد الأول، وتخرج عام ١٩٤٧م/١٣٦٦هـ ثم التحق بالكلية الإكليركية، وبعد ذلك درس في كلية اللاهوت القبطي، وفي عام ١٩٥٤م/١٣٧٤هـ رُسم راهبًا باسم أنطونيوس السرياني، وفيما بين عامي ١٩٥٤-١٩٦٣م/١٣٧٤-١٣٨٣هـ عاش حياة منعزلة في مغارة تبعد حوالي سبعة أميال عن مبنى الدير، وبعد عام من رهبنته تمت مبايعته قسًّا، وعندما توفي البابا كيرلس السادس عام ١٩٧١م/١٣٩١هـ انتخب خلفًا له، وكان البابا شنودة قد سجل موقفاً رافضاً لاتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، ورفض الذهاب مع الرئيس السادات في زياراته لإسرائيل.

- موسوعة السياسة : ص ٢٣٧.

(٢) دهام العزاوي: المرجع السابق، ص١٤٣.

- محمد عبد الغني النواوي: المرجع السابق، ص٣٤٧.

الاضطهاد الديني)[١] الذي اقتضى إرسال لجنة تفتيش سنوية لمصر، تقوم بكتابة تقارير عن أوضاع الأقباط. [٢]

ومن الواضح أن هذا التكالب الأمريكي الصهيوني على تحويل الأقلية القبطية إلى ورقة ضغط على مصر، يهدف إلى إحداث تغيرات في بنية المجتمع المصري من خلال خص الأقباط وإيثارهم بوضع متميز على حساب المسلمين في مؤسسات الدولة المختلفة، وبشكل يفوق نسبتهم السكانية، فيما ينصب في نهاية المطاف في خدمة المصالح الصهيونية.

كما يؤشر تجدد وتصاعد الحديث عما يدعى بالمشكلة القبطية وتزامنه مع بروز ظاهرة الإرهاب في مصر، والتي تتمثل في عمليات قتل منظم للسياح الأجانب ونسف للمؤسسات والمراكز الحكومية، إلى عدم خلو الساحة المصرية من أيادٍ خفية مرتبطة بالدوائر الأمريكية والصهيونية تعمل على تفكيك المجتمع المصري، وجره نحو الانهيار والتصدع.[٣]

وفي السودان الذي كان – ولا يزال – واحداً من الأقطار العربية المستهدفة من جانب إسرائيل خارج نطاق التماس الجغرافي مع بلدان المواجهة – وذلك في إطار استراتيجيتها لتأسيس وجود قوي لها في حوض النيل وعلى الشواطئ الجنوبية الغربية للبحر الأحمر – قدّمَ الكيان الصهيوني نفسه حليفاً طبيعياً للحركة السياسية التي قادتها منظمة (أنيانيا) الانفصالية في جنوب السودان في أوائل الستينات الميلادية، حيث أخذ نشاط المخابرات الصهيونية يتكثف للاتصال بالدول المجاورة للسودان ولاسيما أوغندا وأثيوبيا بهدف تسهيل إمداد المنظمة بالأسلحة والمعدات العسكرية وتصعيد حركة التمرد.[٤]

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن الإنجليز لعبوا بالورقة ذاتها إبَّان احتلالهم لمصر ، حيث أصدروا قانون (حماية الأقليات) في محاولة لإحداث شرخ في الوحدة الوطنية المصرية.
– دهام العزاوي: المرجع السابق، ص١٣٧.

(٢) نبيل لوقا بباوي: مشاكل الأقباط في مصر وحلولها (القاهرة: مطبعة الأهرام، ٢٠٠١م/١٤٢٢هـ)، ص٥.

(٣) دهام العزاوي: المرجع السابق، ص١٩٥.

(٤) المرجع نفسه: ص٣٢١.

كما قدمت إسرائيل دعمها ومساندتها للحركة التمردية الانفصالية التي قامت في جنوب السودان أيضاً عام ١٩٨٣م/١٤٠٣هـ بقيادة الفريق السوداني المنشق جون قرنق John Garang، وتمثل هذا الدعم في تقديم مساعدات عسكرية ولوجستية، وفتح معسكرات تدريب سرية في أثيوبيا وأوغندا، بل وفي الكيان الصهيوني نفسه.(١)

وتقدم إسرائيل هذا الدعم للحركات الانفصالية بصفتها نصيرة الجنوبيين لمواجهة التفرقة العنصرية والتعصب الديني الذي يمارسه الشماليون العرب المسلمون ضدهم، وقد عمدت إلى تفريغ هذا الصراع من محتواه السياسي وإظهاره أمام الرأي العام عبر وسائل الإعلام التابعة لها كما لو كان صراعاً بين المسلمين العرب والمسيحيين من أصول أفريقية، كما عملت على أن تكرس عند الجنوبيين فكرة أن الشماليين يستغلونهم ويغمطونهم حقوقهم السياسية والاقتصادية.(٢)

والواقع أن ما تقوم به إسرائيل في جنوب السودان لا يعدو كونه استكمالاً وتغذية لمشكلة أورثها الاستعمار البريطاني للسودان، فمن المعروف أن السودان يشكل بوتقة تتلاقى فيها كل الجماعات السلالية الأفريقية والعربية على اختلاف ميولها وتوجهاتها، كما أن السودان يمثل جسراً يربط العرب بالأفارقة، وجنوبه من أهم المعابر العربية إلى أفريقيا، ولما كانت مصلحة بريطانيا تقتضي فصل المنطقة العربية عن القارة الأفريقية وتعطيل هذا المعبر، فقد انتهجت طيلة فترة خضوع السودان لنفوذها سياسة الفصل بين شماله وجنوبه ومنع أي تفاعل حضاري بين سكانهما، كما اتبعت سياسة تعليمية تقوم على تعميق الفوارق العرقية والدينية والثقافية بينهما.(٣)

وبعد تراجع الدور البريطاني عن الساحة العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحصول السودان على الاستقلال في عام ١٩٥٦م/١٣٧٦هـ، اضطلع الكيان

(١) صالح زهر الدين: مشروع إسرائيل الكبرى، بين الديموغرافيا والنفط والمياه، ص٢٥٩.

(٢) تاج السر أحمد حران: حاضر العالم الإسلامي، الطبعة الأولى (الرياض: إشبيليا للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م/١٤٢٢هـ)، ص٩٤.

– عبد الله عبد المحسن السلطان: المرجع السابق، ص٢٣٥.

(٣) دهام العزاوي: المرجع السابق، ص٣٢٧.

الصهيوني وحليفته الولايات المتحدة الأمريكية باستكمال هذا المخطط الاستعماري الذي وجدت أنه يخدم أهدافها في المنطقة.(١)

ومن المنطلق ذاته كان أبناء الطائفة الدرزية(٢) في بلاد الشام هدفاً لإسرائيل حيث سعت إلى زرع بذور الخلاف بين أبناء الشعب الواحد، ومن ذلك السياسة المبرمجة التي تنتهجها حيال أبناء هذه الطائفة من المواطنين السوريين في هضبة الجولان، والرامية إلى سلخ هذه الطائفة عن انتمائها الوطني، وقد اشتمل برنامج العمل بهذه السياسة على عدة إجراءات سياسية وإدارية واقتصادية.

فمنذ أن أصبح الجولان خاضعاً لسيطرتها عملت السلطات الإسرائيلية على طرد وتشريد سكانه، ولم تبقِ إلا على القرى التي يشكل المواطنون الدروز معظم سكانها، كما عمدت إلى فرض طوق من العزلة الثقافية على هذه الفئة التي أبقت عليها معزولة عن وطنها الأصلي – سوريا – ومن ذلك إلغاء المناهج الدراسية التي كان معمولاً بها قبل الاحتلال، وفرض مناهج جديدة تهدف إلى تكريس الطائفية والاحتلال.(٣) فعلى سبيل المثال جاء في كتاب الجغرافيا للصف الخامس الابتدائي في وصف للمناطق التي يسكنها الدروز في بلاد الشام ما نصه: « يسكن الدروز في قرى جبلية مبنية من الحجر الأسود الناري، والقرى مزدحمة البيوت، فترى كحصن منيع من بعيد... لقد تحصن الدروز في قراهم لكثرة أعدائهم، مما اضطرهم إلى الدفاع عن

---

(١) المرجع نفسه: ص٣٢٨.

(٢) الدروز: فرقة باطنية تؤله الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، أخذت جل عقائدها عن الإسماعيلية، وهي تنتسب إلى نشتكين الدرزي، الذي أعلن ألوهية الحاكم بأمر الله الفاطمي عام ١٠١٦م/٤٠٧هـ، نشأت في مصر، لكنها لم تلبث أن انتقلت إلى الشام، وأصبحت عقائدها خليطاً من عدة أديان وأفكار، كما أنها تؤمن بسرية أفكارها فلا تنشرها على الناس، ومن زعمائها المعاصرين كمال جنبلاط وهو زعيم لبناني أسس الحزب التقدمي الاشتراكي، وقتل عام ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ، وخلفه ابنه وليد جنبلاط، وهو الزعيم الحالي لهذه الفرقة، ويعيش معظم الدروز في لبنان وسوريا وفلسطين، ولهم رابطة في البرازيل وأخرى في أستراليا.

– الندوة العالمية للشباب الإسلامي: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، الطبعة الثانية (الرياض: مطبعة سفير، ١٩٨٩م/١٤٠٩هـ)، ص ص ٢٢٣ – ٢٢٧.

(٣) محمد مصلح: المرجع السابق، ص٧٥.

– محسن عوض: المرجع السابق، ص ص١٣٤ – ١٣٧.

أنفسهم ضد هجمات الأعداء »، وفي كتاب التاريخ وتحت عنوان (السكان في بلادنا) يتحدث الكتاب عن تاريخ الدروز فيقسمه إلى مرحلتين: المرحلة التي سبقت قيام إسرائيل، وهي مرحلة اضطهاد وتنكيل بالدروز، وصُوِّر فيها الدروز على أنهم ضعفاء مسالمون، والمسلمون السنة مُعتدون غاشمون يطاردون الدروز من مكان إلى آخر ويبطشون بهم، ومرحلة ما بعد قيام إسرائيل، وفيها نال الدروز حقوقهم كاملة وأنقذتهم إسرائيل من الاضطهاد ومدت لهم يد العون.(١)

وكان لوسائل الإعلام الصهيونية أيضاً دورها في العمل على إضعاف الانتماء القومي والوطني لدى الدروز، كما سعت سلطات الاحتلال إلى التعامل معهم كمواطنين إسرائيليين وفرضت عليهم التجنيد الإجباري ومارست جميع أشكال الضغط المعيشي على المواطنين الذين رفضوا حمل الهوية الإسرائيلية.(٢)

ولم تكن المخططات الصهيونية لتقف عند حد العمل على احتواء دروز الهضبة السورية، بل تعدت ذلك إلى محاولة استيعاب كافة الدروز في بلاد الشام وخلق كيان سياسي خاص بهم، يكون خاضعاً للدوائر الصهيونية والاستعمارية ويخدم مصالحها في المنطقة العربية.

فقد كشف كمال كنج أحد كبار زعماء الدروز في الهضبة السورية للجهات العربية الأمنية المعنية في أعقاب الاحتلال الصهيوني للهضبة في عام ١٩٦٧م/١٣٨٧هـ بأن سلطات الاحتلال منذ احتلال الهضبة وهي تحاول بشتى الوسائل التقرب من الدروز في الجولان وخاصة بيت كنج في قرية مجدل شمس، باعتباره من البيوت الدرزية المتنفذة في المنطقة، حيث كان المحتلون يعاملونهم معاملة خاصة، ثم أتى إليه شخصياً مجموعة من ضباط المخابرات الإسرائيلية وعرضوا عليه إقامة دولة درزية مستقلة تمتد من جبل الدروز في سوريا إلى الشاطئ اللبناني، وكلفوه بالاتصال بوجهاء الدروز في سوريا ولبنان لتنفيذ ذلك، وذكر كنج بأن الصهاينة جاهروا بأنه إن لم يكونوا إيجابيين تجاه هذا العرض فإن السلطات الإسرائيلية في حل من أي تدبير قد يتخذ ضدهم، لذا فقد تظاهر كمال كنج وبعض وجهاء الدروز بقبول

(١) محمد عبد الغني النواوي: المرجع السابق، ص١١٤.

(٢) المرجع نفسه: ص١١٦.

– محسن عوض: المرجع السابق، ص١٣٦.

التعاون مع سلطات الاحتلال والسفر للاتصال بزعماء الدروز، وعند ذلك تم إبلاغ الجهات العربية المعنية آنذاك.(١)

ونتيجة للتحركات العسكرية العربية السريعة، علمت إسرائيل بانكشاف المخطط وأجلت تنفيذه، في حين تمكنت من اعتقال كمال كنج وظل في السجن لعدة سنوات إلى أن بادلته سوريا ببعض الأسرى الإسرائيليين.(٢)

وهكذا يبدو أن أرباب الغايات سيظلون يجدون في بلاد الشام مناخاً خصباً لزرع بذور الفرقة والشقاق بين أبنائه بسبب تعدد الأعراق والأديان، واختلاف الطوائف والمذاهب فيها، إذ نجد الذاكرة تستوقفنا ونحن نستعرض هذه الأحداث لتسترجع أحداثاً تعود بنا إلى الوراء قرناً من الزمان، ونقصد بذلك ما يعرف بحادثة الشام عام ١٨٦٠م/١٢٧٦هـ، حيث نجحت الدول الاستعمارية (فرنسا وبريطانيا) في إثارة الفتنة بين الدروز والموارنة، لإيجاد ذريعة تبرر بها تدخلها في شؤون الدولة العثمانية الداخلية،(٣) وقد أكدت الوثائق المعاصرة لهذه الأحداث أنه قد كان لليهود اليد الطولى في إذكاء نار الفتنة بين أطرافها.(٤)

ويأتي أيضاً في إطار اختراق إسرائيل للأوضاع الداخلية في الأقطار العربية ومد يدها إلى التناقضات المحلية وتغذيتها دعمها للحركة الكردية(٥) في شمال العراق،

---

(١) محمد عبد الغني النواوي: المرجع السابق، ص ص٣١٩ – ٣٢٤.

(٢) محمد عبد الغني النواوي: المرجع السابق، ص٣٢٥.

(٣) محمد كرد علي: المرجع السابق، ج٣، ص ص٨٥ – ٨٦.

– بيبرد نوفان: المرجع السابق، ج١، ص٣٥٧.

(٤) قام فؤاد باشا وزير الأشغال الخارجية العثماني – الذي أوكل إليه مهمة إخماد هذه الفتنة – بالقبض على عدد كبير من اليهود ثبت أن لهم دوراً بارزاً في إثارتها، فما كان من أعيان اليهود في الشام إلا أن رفعوا مذكرة إلى اليهودي البريطاني السير منتفيوري Mont Fiore طالبوه فيها بالتوسط عند الحكومة البريطانية لتتدخل من أجل تحرير المعتقلين اليهود، وبالفعل تدخلت الحكومة البريطانية وانتهى الموقف لصالح اليهود حيث أفرج عن أكثرهم.

– حسان حلاق: المرجع السابق، ص ص٦١ – ٦٣.

(٥) تعتبر قضية الأكراد إحدى أهم مشكلات الأقليات في المشرق العربي، فعلى الرغم من أن عدد الأكراد يبلغ عدة ملايين إلا أنهم لا يجتمعون في منطقة جغرافية محددة، بل يشكلون أقليات متناثرة في تركيا وسوريا والعراق وإيران، ويخضعون لنظام قبلي زعماؤه أشبه بإقطاعيين، وعندما كانت الرابطة الدينية هي=

إذ إنه من الثابت أن إسرائيل منذ أوائل السبعينات الميلادية الموافقة للتسعينات الهجرية كانت تدعم هذه الحركة تدريباً وتسليحاً، وكان غرضها آنذاك إضعاف موقف الحكومة العراقية ذات المواقف المتشددة منها، ولإبعاد العراق عن الجبهة العربية – الإسرائيلية.(١)

ومع مطلع الثمانينات الميلادية الموافقة مطلع القرن الخامس عشر الهجري وعلى إثر التطورات السياسية التي طرأت على الساحة العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة خلال هذه الفترة، والتي كان من أبرزها قيام الثورة الإسلامية في إيران ومخاوف إسرائيل من أن تنجح الثورة في تصدير أفكارها إلى الدول المجاورة مما يترتب عليه تمكنها من إقامة دولة شيعية تمتد على مساحة شاسعة خارج حدود إيران تشكل خطراً عليها(٢). ثم ما أعقب ذلك من قيام حرب الخليج الأولى ومن ثم الثانية التي أثارت مخاوف الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل من العراق حيث ارتأتا أنه بات

=التي تجمع بين رعايا الدولة العثمانية، لم تكن هناك مشكلة كردية، ولكن عندما انتشرت الأفكار والتطلعات القومية في أواخر العهد العثماني كان للأكراد نصيبهم من ذلك، ولما هزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى بدأ الأكراد مثل غيرهم من قوميات الدولة العثمانية يطالبون بالاستقلال، وعندما ضم لواء الموصل للعراق بقرار عصبة الأمم عام ١٩٢٥م/١٣٤٣هـ، وحددت الحدود بصورتها النهائية بين تركيا والعراق، بدأت تظهر مشكلة الأكراد بشكل واضح، حيث بدأت الدول الاستعمارية تتخذ من الأكراد ورقة ضغط في مناوراتها السياسية، فبريطانيا في العراق تستغل طموحاتهم في الضغط على الحكومة العراقية، والسوفيت في شمال إيران يشجعون قيام دولة كردستان (مهاباد) عام ١٩٤٥م/١٣٦٤هـ لوضع العراقيل في وجه بريطانيا، وعندما حصلت دول المنطقة على الاستقلال زامن ذلك تعاظم مطالب الأكراد ولا سيما في العراق، ولما كانت علاقاته سيئة مع جيرانه وخاصة إيران وتركيا فقد كان لهم دور في إثارة حركات العصيان التي بدأت تنتشر فيه، والتي دخلت مرحلة عنيفة من الصراع المسلح عام ١٩٦٣م/١٣٨٣هـ وتنوعت المصادر الخفية التي تزودهم بالسلاح، وبعد عقد معاهدة الصداقة العراقية – السوفيتة عام ١٩٧٢م/١٣٩٢هـ، ومن ثم عقد اتفاق الجزائر بين العراق وإيران عام ١٩٧٥م/١٣٩٥هـ بدأت تتأكد الشبهات التي كانت تثار حول تسرب الأسلحة من إسرائيل إلى المتمردين الأكراد في العراق.
– صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ص٣١٣ – ٣٢٣.

(١) أحمد البرصان: المرجع السابق، ص٣٢.

(٢) إسرائيل شاحاك: أسرار مكشوفة، ص١٢٢.

يشكل خطراً على مصالحهما في المنطقة، وعلى موازين القوى والمعادلات السياسية القائمة فيها.(١)

وإثر كل هذه التطورات بدأ يظهر في الإدارة الأمريكية تيار قوي يدعمه أنصار إسرائيل فيها، يدعو إلى إيجاد الظروف الملائمة لتقسيم العراق لوضع حد نهائي للتهديدات التي يشكلها العراق الموحد القوي، واقترح أصحاب التيار التقسيمي إقامة ثلاث دويلات أو كيانات طائفية، كيان شيعي في الجنوب، وكيان كردي في الشمال، وكيان سني في الوسط(٢).

وبالإمكان الجزم بأن الإدارة الأمريكية قد أخذت بهذا الرأي وبدأت بالفعل تسعى لتنفيذه بالتعاون مع حليفتها الاستراتيجية إسرائيل، فإن لم يكن الأمر كذلك فما هو مبرر التدخل الأمريكي السافر في شؤون العراق الداخلية وسعيها الجاد لتأمين عودة الأكراد الذين تركوا العراق والتجأوا إلى إيران وتركيا إثر الصدامات الدامية المؤسفة التي وقعت بينهم وبين الحكومة العراقية عام ١٩٩١م/١٤١١هـ، فهذا التدخل الأمريكي وإن جاء تارة تحت عباءة مجلس الأمن، وأخرى تحت مظلة حقوق الإنسان! (٣) فلا يمكن تبريره إلا بأن الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل قد اعتزمتا إقامة كيان خاص بالأكراد في العراق، لذا فهما حريصتان على عودة الأكراد ليتسنى لهما اختلاق الظروف التي تسوغ قيام هذا الكيان.

وقد أكد ذلك الباحث والصحفي الأمريكي سيمور هيرش ***Seymour Hersh*** في تقرير له نشرته مجلة نيويوركر New yorker ، الأمريكية ، أورد فيه معلومات خطيرة عن تعاون كردي إسرائيلي في شمال العراق، يهدف إلى تقسيم العراق، حيث جاء فيه قوله: «... هناك خطة إسرائيلية لبناء قوة عسكرية كردية قادرة على قهر الميليشيات الشيعية في العراق، وإقامة قاعدة في إيران للتجسس على المنشآت النووية

(١) إسرائيل شاحاك: أسرار مكشوفة: ص١٢٣.
– نواف الزرو: المرجع السابق، ص١١٣.
(٢) المرجع نفسه: ص١١٣.
– عبد الوهاب المسيري: الموسوعة، مج٢، ص٤٨٨.
(٣) إسرائيل شاحاك: أسرار مكشوفة، ص١٢٣.
– صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ص٣٢٥ – ٣٢٦.

الإيرانية... إن الوجود الإسرائيلي في كردستان من أجل تقسيم العراق والتجسس على إيران وإثارة الاضطرابات في سوريا وتركيا»[١].

كما كان للمصادر الإعلامية الإسرائيلية دورها أيضاً في الكشف عن حقيقة فكرة تقسيم العراق، بل والتباهي بأنها فكرة إسرائيلية، ومن ذلك ما جاء في صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth ahronoth الإسرائيلية حيث قالت: « إن اجتماعاً ضم ممثلين عن الإدارة الأمريكية للعراق ومدير التخطيط في السفارة الأمريكية في بغداد وعدد من الخبراء الأمريكان، عُرض فيه على الطرف العراقي تقسيم العراق إلى أربع ولايات وأقاليم لها برلمانها المحلي الخاص، وموازنتها المستقلة وإدارة شؤونها الداخلية، فيما ترتبط جميعاً بالإدارة المركزية في قضايا الدفاع والأمن والخارجية... إن فكرة تقسيم العراق كانت ضمن المقترحات التي تقدم بها وفد إسرائيلي للإدارة الأمريكية، من أجل تعزيز الاستقرار في العراق من جانب، ومن جانب آخر لإضعافه من ناحية التحرك الخارجي مستقبلاً»[٢].

أما صحيفة دافار Davar الإسرائيلية فقد أجرت في ٣١ يناير عام ١٩٨٩م/١٤٠٩هـ لقاءً مع شخص يهودي يدعى موتي زاكن Mote zaken ، قدمته على أنه رئيس (جمعية الصداقة الإسرائيلية مع كردستان) التي تزاول نشاطها بين الأكراد في أوروبا ، وقد تحدث زاكن في هذا اللقاء عن أهمية تأييد إسرائيل للأكراد ولحقوقهم القومية[٣].

وهكذا تمضي إسرائيل في تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تشظية المجتمع العربي من خلال ورقة الأقليات مستخدمة كل الوسائل لتحقيق تجزئة الأمة العربية إلى دويلات عرقية ودينية وطائفية متناحرة، فعملية التجزئة هي التي يمكن أن تضمن أمن إسرائيل وبقاءها، وتتيح لها تحقيق أهدافها ومطامعها التوسعية في الوطن العربي.

وهذه الاستراتيجية الصهيونية السياسية تكرسها أيضاً دراسات كثير من المفكرين والمنظرين الصهاينة، ففي كتاب للمفكر الصهيوني أريه أورنشتاين Arieh

(١) صحيفة العرب اليوم الأردنية في ٢٠٠٤/٦/٢٧م، نقلاً عن مجلة نيويوركر الأمريكية، العدد ٤، يونيو عام ٢٠٠٤م.

(٢) صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في ٢٠٠٥/٢/٨م.

(٣) إسرائيل شاحاك: أسرار مكشوفة، ص١٢٤، نقلاً عن صحيفة دافار الإسرائيلية في ٣١ يناير ١٩٨٩م.

ouronshtine، جاء قوله: « على نقيض شعار الوحدة العربية الذي ينادي به العرب، إنني أومن بعد مدة بتفسخه وظهور طوائف عرقية وجغرافية مثل لبنان المسيحي ومنطقة الأكراد شمال العراق وجبل الدروز ودولة إسرائيل... هذا التجمع الممثل في الهلال الخصيب سيكون بقيادة إسرائيل»(١).

كما انكشفت استراتيجية التفتيت والهيمنة بخطوطها العامة والتفصيلية في دراسة بعنوان: (استراتيجية إسرائيل في الثمانينات) نشرها الكاتب الصهيوني عوديد بينون Oudid yanoun في مجلة كيفيونيم Kivonim الإسرائيلية عام ١٩٨٢م/١٤٠٢هـ، وتظهر هذه الدراسة بوضوح مشروع الكيان الصهيوني الخاص بتقسيم المنطقة العربية إلى دويلات طائفية صغيرة متباعدة ومتنافرة، ومما جاء في تلك الدراسة: «.... أن مصر بوصفها جسداً مركزياً، فإن هذا الجسد قد مات لاسيما لو أخذنا في الاعتبار المجابهة التي تزداد بين المسلمين والمسيحيين، كما أن تقسيمها إلى مقاطعات جغرافية منفصلة يجب أن يكون هدفنا السياسي في التسعينات، على الجبهة الغربية، فإذا تفككت مصر وحرمت من السلطة المركزية، فإن بلداناً أخرى مثل ليبيا والسودان وغيرهما من البلدان الأبعد ستعرف نفس التفكك... ويجسد تقسيم لبنان إلى خمس محافظات ما سيحدث في العالم العربي بأسره، وتفكك سوريا والعراق إلى مناطق محددة على أساس المعايير العرقية أو الدينية ينبغي أن يكون على المدى الطويل هدفاً ذا أولوية لإسرائيل.... فالعراق الغني بالبترول والمرتع للمنازعات الداخلية هو خط التسديد الإسرائيلي، وتفكيكه سيكون بالنسبة لنا أهم من تفكيك سوريا، لأنه يشكل على المدى القصير أخطر تهديد لإسرائيل»(٢).

وفي تقديرنا أن المتمعن في أبعاد هذه الاستراتيجية الصهيونية يدرك أن هدفها هو تصفية مفهوم الأمة العربية والإسلامية وتكريس مفهوم جديد مفاده أن المنطقة العربية هي عبارة عن خليط من الأقليات الدينية والطائفية والعرقية والإثنية، ليس لها رابط يجمعها، وأن تصور قيام وحدة بين هذه الأقليات هو ضرب من المحال، ومن ثم

(١) دهام العزاوي: المرجع السابق، ص١٠٩.

(٢) عوديد يينون: استراتيجية إسرائيل في الثمانينات، مجلة كيفونيم الإسرائيلية، القدس الدائرة الإعلامية في المنظمة الصهيونية العالمية، العدد ١٤، فبراير ١٩٨٢م، والمقال نشر مترجماً في مجلة الثقافة العالمية، الكويتية، العدد ٧ في ١٩٨٢/١١/٧م، ص١٢.

فإن النتيجة المنطقية هي أن تكون لكل أقلية دولتها الخاصة بها، وفي إطار هذا المفهوم يكتسب الكيان الصهيوني شرعيته ويبرر وجوده باعتباره إحدى الدول الدينية أو القومية في المنطقة، هذا فضلاً عن ما ستحققه هذه الشرذمة للمنطقة العربية من ضمان لاستمرارية المشروع الصهيوني وتوفير الأمن لكيانه، كما أن هذه الاستراتيجية الصهيونية تتلاءم وتلتقي مع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية حيث إن تكريس حالة التشظية والتفتيت في المنطقة تعتبر الحالة المثلى لتحقيق السيطرة على الأرض والثروة العربية.

وقد جاءت المتغيرات الدولية التي حصلت في بداية التسعينات من القرن الميلادي المنصرم الموافقة مطلع العقد الثاني من القرن الخامس عشر الهجري ، ومن أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالقرار الدولي سانحة لتنفيذ تلك الاستراتيجية الصهيونية الأمريكية، حيث مكن هذا الواقع الدولي الجديد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الغربيين من التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وانتهاك سيادة العديد منها، تحت أغطية شرعية دولية مزيفة، واستخدامٍ معيب لمبادئ حقوق الإنسان وحماية الأقليات والديمقراطية.[١] والخطورة التي أفرزها هذا الواقع الدولي الجديد تكمن في أنه أفسح المجال لهيمنة الولايات المتحدة على شريحة كبيرة من مواطني الدول العربية (الأقليات) بحجة تمكينهم من ممارسة حقوقهم وحرياتهم، سيما إذا كانت لهذه الأقليات طموحات انفصالية أو كانت تعاني فعلاً من شيء ولو طفيف من التمييز والمفاضلة في بلدانها، حيث تكون الأطروحة الأمريكية آنذاك منفذاً لها.[٢]

كما أن هذه السياسة التدخلية حققت للولايات المتحدة وحلفائها – وفي مقدمتهم الكيان الصهيوني – هدفهم المنشود في خلخلة الوحدة الوطنية بخلق الشقاقات وإثارة النزاعات لتدمير القوة الذاتية في العديد من الدول العربية، سيما تلك التي تبدي

(١) عصام فاهم العامري: المرجع السابق، ص٢٠.

(٢) باسيل يوسف: حقوق الإنسان والأمن القومي العربي، نحو الترابط الشمولي في البيئة الدولية الراهنة، مجلة شؤون سياسية، بغداد ، العدد ٢، ١٩٩٤م ، ص ٣٥.

مناوءتها لسياستها، دون تكاليف باهظة كتلك التي تتطلبها التدخلات العسكرية المباشرة.(١)

لذا نرى أن الخيار المطروح أمام الدول العربية لمواجهة الآثار الخطيرة لهذه السياسة الصهيونية الأمريكية هي ترصين وتحصين البيت العربي لوقف الاستثمار السياسي لقضايا الأقليات وحقوق الإنسان والديمقراطية، واستفحال المشاريع الصهيونية والأمريكية التي ترتكز على هذه المفردات، فوجود الأقليات الدينية والعرقية في المنطقة العربية ليس بالأمر الطارئ، بل هو وجود تاريخي ثابت وحقيقة اجتماعية وحضارية واضحة. وقد عاشت هذه الأقليات في وئام وتلاحم مع الحضارة العربية الإسلامية، فهوياتها لم تنسحق، بل أصبحت بحكم التفاعلات البشرية التي شهدتها المنطقة على امتداد التاريخ الإسلامي جزءاً من نسيجها الاجتماعي، ومكوناً من مكوناته.

وقد لمست القوى الخارجية هذه الحقيقة فوجدت صعوبة بالغة في اختراق جسد الدولة العربية الإسلامية عن طريق تلك الأقليات، لذا فإنه حري بالدول العربية أن تستحضر ذلك الموروث الإسلامي الحضاري الذي عالج مشاكل التعدد المجتمعي بروح إنسانية، وحفظ لنا مجتمعنا العربي متماسكاً وحصيناً لقرون طويلة، فتسعى حثيثاً لتبني الخطوات العملية التي تكفل تمتع أبناء الأقليات بكافة حقوقهم، وتحقق العدالة والمساواة في الفرص المتاحة أمام مواطنيها، وأن تمنحهم الفسحة للتعبير عن خصوصيتهم الثقافية والعقائدية انطلاقاً من الأمر الإلهي والتسليم الإنساني بذلك، كما يتوجب على الدول العربية أن تجتهد لإيجاد الآليات التي من شأنها تعزيز الوحدة الوطنية وتنمية القيم والروابط المشتركة المفضية إلى إنماء الثقافة الوطنية الشاملة وتذويب الهوية الذاتية، وتكريس قيم التسامح والانفتاح والحوار، وتأتي في مقدمتها الأدوات المرتبطة بالمؤسسات التعليمية والاجتماعية والإعلامية، فلا شك أن من شأن ذلك أن يدعم لحمة الانتماء للوطن، ويسد الثغرات التي يمكن أن تنفذ منها القوى الخارجية المتربصة.

والواقع أن قراءة متأنية لأوضاع المنطقة العربية تؤكد أن الاستراتيجية الصهيونية الأمريكية – السالفة الذكر – لا تعدو كونها جزءاً من استراتيجية صهيونية أمريكية أعم وأشمل تستهدف أي مظهر من مظاهر التنسيق والتضامن بين دول هذه

(١) دهام العزاوي: المرجع السابق، ص١٥٧.

المنطقة، وتسعى إلى إجهاض أية محاولة وحدودية بين أجزائها، وذلك لخدمة الأهداف الصهيونية والمصالح الأمريكية ذاتها.

ومن التجليات الصهيونية المعلنة التي تؤكد استهداف الصهيونية للوحدة العربية، من منطلق اعتبارها أخطر ما يهدد وجودها تصريح أدلى به وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق أبا إيبان Abba Eban في عام ١٩٦٦م/١٣٨٦هـ لمجلة ريالييه Reality، الفرنسية، جاء فيه قوله: « إن العوامل التي تعطي إسرائيل أملاً بالبقاء هي استمرار المساعدات الحربية الأمريكية المباشرة لإسرائيل، واستمرار حماية الدول الكبرى للوضع الحالي في المنطقة، وأخيراً وفوق كل شيء استمرار الخلافات العربية » ويتابع أبا إيبان قوله: « لو اتحد العرب لما بقي أحد يهتم بنا، ولسهل عليهم إذابة كياننا، لهذا سنبقى دائماً شوكة نخز الجسم الذي يحتوينا».(١)

لذا فإن الدوائر الصهيونية والأمريكية تسعى لتعطيل المسار العربي نحو الوحدة والاندماج وتعميق حالة التباعد والتفكك والضعف العربي، عبر العديد من الإجراءات ويأتي في مقدمتها إسباغ طابع التعددية على المنطقة والترويج له وصولاً إلى تكريس فكرة مفادها استحالة قيام وحدة بين أجزائها، فهذا أبا إيبان Abba Eban مجدداً يضطلع بهذا الدور حيث يختصر في كتابه (صوت إسرائيل) تاريخ العرب بأنهم عاشوا في فرقة وتناحر، وأن فترات الوحدة بينهم كانت قصيرة، وقد تمت بقوة السلاح، وأن التجزئة السياسية الراهنة لم يحدثها الاستعمار وإنما أرادها العرب أنفسهم، أو لم يعترضوا عليها، وأن الروابط الثقافية والتراثية التي تجمع البلاد العربية لا تكفي لتكون أساساً لوحدة سياسية.(٢)

ومن الأساليب التي تتبعها الدوائر الصهيونية والأمريكية لضرب الوحدة العربية تعميقها للنزعة القطرية إلى أبعد حدودها عبر دفع كل قطر عربي إلى اتباع سياسة خاصة به قائمة على تقديم المنافع القطرية بصرف النظر عما تجره تلك السياسة من أضرار للمصالح العربية المشتركة أو المصير العربي الواحد، وتبرز آثار هذه السياسة في حالة التراجع الحاصلة في مفهوم العمل العربي المشترك، وانكفاء العديد من الدول العربية على تحقيق مصالحها الخاصة بوسائل خارج الإطار العربي، ومن

(١) إبراهيم خالد عبد الكريم: المرجع السابق، ص ص٣١ – ٣٢.

(٢) هيثم الكيلاني: التسوية السلمية، ص٤٧.

خلال الاندماج التبعي الأمني والاقتصادي بمراكز القوى العالمية.[١] كما تبرز آثار هذه السياسة في أبشع وأخطر صور التنكر للمصالح العربية المشتركة والأمن العربي الشامل من خلال نجاح إسرائيل في إقناع العديد من الدول العربية في الدخول في مفاوضات ثنائية وإبرام عقود صلح منفردة معها.[٢]

كما تعمل تلك الدوائر على تكريس التجزئة العربية عن طريق إذكاء حدة المشكلات القائمة بين الدول العربية وتجذيرها، واختلاق الخلافات حول بعض القضايا الجانبية والتباينات السياسية وتغذيتها، لشل الإرادة العربية، وتعطيل آليات العمل العربي المشترك، ومنع أية بادرة نهوض عربي حقيقي.[٣]

ولعل من أخطر الأساليب المتبعة لتمرير السياسة الصهيونية والأمريكية الرامية إلى إحداث المزيد من التجزئة في المنطقة العربية وإضعافها الترويج لمشاريع إقليمية جديدة من أشهرها مشروع (الشرق أوسطية) وهو مشروع قديم وحديث في آنٍ واحد، فهو قديم كونه من سلالة المشروعات التي كان الاستعمار الغربي قد حاول فرضها على المنطقة في فترات زمنية سابقة،[٤] ولكن تلك المحاولات لم تحقق أغراضها بالشكل المطلوب، وهو حديث كون الدعاة والمنظرين له بعد أن انضمت

(١) دهام العزاوي: المرجع السابق، ص١٨٦.

(٢) هيثم الكيلاني: التسوية السلمية، ص٢٠.

(٣) دهام العزاوي: المرجع السابق، ص١٨٦.

(٤) شهدت المنطقة العربية محاولات عديدة سابقة لإعادة صياغة أوضاعها وفق مصالح الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي، أولاها كانت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حين انحسر النفوذ العثماني عن المنطقة حيث خضعت للانتداب الاستعماري بعد تجزئتها إلى مناطق نفوذ أوروبية، حددتها اتفاقية (سايكس بيكو)، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة جديدة على الساحة، كان لها دور فاعل في قيام الكيان الصهيوني في المنطقة، ومنذ ذلك الحين عرفت المنطقة العديد من المشاريع التي طرحتها الولايات المتحدة لخدمة مصالحها ومصالح حليفتها إسرائيل، بدءاً من مشروع ترومان عام ١٩٤٧م/١٣٦٦هـ، ومروراً بمشروع إيزنهاور في أواسط الخمسينات، ثم وصولاً إلى مشروعي كارتر وريجان في السبعينات والثمانينات، وقد قُدّمت هذه المشروعات بحجة ملء الفراغ في مواجهة ما يسمى (الخطر الشيوعي) حيناً أو (القومية الراديكالية) حيناً آخر، وكانت قد اتخذت مسميات مختلفة مثل (النقطة الرابعة) و(قيادة الشرق الأوسط) و(حلف بغداد) وصولاً إلى (منطقة الإجماع الاستراتيجي) وكلها كما أسلفنا إنما تعبر عن ضرورة قيام حلف سياسي – اقتصادي – أمني في المنطقة يخدم المصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل.
– ماجد كيالي: المرجع السابق، ص ص ٨ ، ٢٥.
– إنعام رعد : المرجع السابق، ص٤٣.

إسرائيل إليهم عضواً فاعلاً وقائداً قد أصبحوا أكثر وضوحاً في خططهم وأهدافهم وأكثر قدرة على فرضها على المنطقة بعد أن أصبحت أقل تماسكاً وأكثر ضعفاً مما كانت عليه في السابق.(١)

والنظام الشرق أوسطي مشروع يُراد به إعادة صياغة المنطقة من خلال إقامة تكتل يضم بعض أقطار الوطن العربي ودول الجوار وإسرائيل، يرتبط بنظام من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية ويرتكز على اعتبارات التقارب الجغرافي ولا يتطلب هوية ثقافية وانتمائية متماثلة.(٢)

وتدل المؤشرات المتاحة في وثائق المشروع الشرق أوسطي على أن هذه الصيغة تنطوي على اتصال مباشر ببنية الأمن العربي عندما تحاول تجاوز هوية الأمة العربية والاستعاضة عنها بهوية إقليمية متعددة القوميات، من خلال طي مفهوم العالم العربي كوحدة إقليمية قومية والتعامل مع أجزائه بعد ضم أطراف أخرى إليه لتشكل من هذه المجموعة من الدول تركيبة إقليمية جديدة لها هويتها الخاصة بها وبنيتها الاقتصادية بأبعادها السياسية والأمنية.(٣)

ومن الواضح أن الهدف من هذه الصيغة الجديدة هو التسليم بوجود إسرائيل وإدخالها ضمن نسيج المنطقة ورفع العزلة عنها لتحتل بعد ذلك بمبرر التفوق التكنولوجي دور الدولة الإقليمية العظمى مما سيمكنها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة ويكرس دورها الوظيفي في خدمة المصالح الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص.

ومشروع الشرق أوسطية ليس طارئاً على الفكر الصهيوني فقد لازم المشروع الصهيوني الذي استهدف إقامة إسرائيل الكبرى حرباً أو سلماً، فقد تصور مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل Theodor Herzel في مذكراته كومونولث شرق أوسطي بقيادة الدولة اليهودية التي تملك الخبرة والتقنية حتى أنه طرح عدة مشاريع في مجال البنى التحتية، ومن ذلك ما جاء في قوله : «... إننا سوف نكون قادرين بفضل

---

(١) هيثم الكيلاني: التسوية السلمية، ص٤٩

(٢) إنعام رعد : المرجع السابق، ص٤٣.

– عبد اللطيف المياح وحنان الطائي: المرجع السابق، ص١٨٥.

(٣) هيثم الكيلاني: التسوية السلمية، ص٥١.

الوسائل الشخصية والمادية المتوفرة لشعبنا أن نبني في وقت قصير جداً سكك حديد وموانئ وحضارة كاملة جديدة» وكذلك في قوله : «... يجب أن نبني سكة حديد تصل بين شواطئ البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي، ولن يستطيع أحد أن يبني هذه الطريق إلا اليهود»، ومن المشاريع التي اقترحها الزعيم الصهيوني ما جاء في قوله: « يمكن إنشاء صناعات كيميائية عظيمة على شواطئ البحر الميت كثير الملوحة، ويجب تحويل مجاري المياه النقية التي تصب فيه الآن واستعمالها كمياه للشرب، يجب استبدال الروافد بقناة في البحر المتوسط » وقوله: « تحدثنا عن المداخيل المالية التي يجب إنشاؤها... المناجم حقول النفط وغيرها ».(١)

وفي أعقاب قيام الكيان الصهيوني قدم ناحوم غولدمان Nahom goldman ، رئيس الوكالة اليهودية آنذاك فكرة للسيطرة على المنطقة العربية اقتصادياً كبديل للحروب المكلفة وناقشها مع بن غوريونBin gorion ،.(٢)

وفي عام ١٩٦٨م/١٣٨٨هـ وضع الاقتصاديان الصهيونيان ميخائيل شيفر Michael shevar، وشاوُول زراحي Shawul zrahi مشروعاً شرق أوسطي تؤدي فيه إسرائيل دور القطب الاقتصادي، وتزودها الأقطار العربية بالمواد الخام والقوى العاملة الرخيصة والأسواق الاستهلاكية الواسعة لتصريف إنتاجها الصناعي.(٣)

وقد جاءت المعاهدة المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩م/١٣٩٩هـ لتنعش أطماع إسرائيل الاقتصادية في المنطقة وتولد لديها قناعة بإمكانية فتح آفاق علاقات تطبيعية كاملة لا مع مصر فحسب، بل أيضاً مع عدد من الدول العربية الأخرى.(٤)

وطوال عقد الثمانينات الميلادية الموافقة العقد الأول من القرن الخامس عشر الهجري انصبَّ نشاط الوزارات ومراكز الأبحاث الإسرائيلية على صوغ مشاريع للتعاون الاقتصادي الإسرائيلي – العربي.

وفي مطلع التسعينات الميلادية الموافقة مطلع العقد الثاني من القرن الخامس عشر الهجري وفي إطار جملة المتغيرات السياسية الدولية والإقليمية ذات السمات

(١) يوميات هرتزل: ص١٤٣، ٧٥، ١٧٩.
(٢) إنعام رعد: المرجع السابق، ص٦٢.
(٣) إنعام رعد: المرجع السابق: ص٦٣.
(٤) ماجد كيالي: المرجع السابق، ص٥٠.

الانعطافية والبعد الاستراتيجي، والتحولات الحاصلة في مجال العوامل المكونة لمكانة الدول وقوتها، واستناداً إلى خلفية مفاوضات التسوية العربية الإسرائيلية التي انطلقت من مدريد عام ١٩٩١م/١٤١١هـ والاستحقاقات المتعلقة بها بدأت مختلف الأوساط الإسرائيلية تشعر بأن هذه المتغيرات والتحولات وإن كانت تخدم مصلحة إسرائيل إلى حد كبير إلا أنها في ذات الوقت تُخلفُ آثاراً تتصل بطبيعة وجودها كدولة استيطانية توسعية تجسد المشروع الصهيوني، كما تتصل بدورها ومكانتها الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة الأمريكية.(١)

وحول تحديد شكل التجاوب مع هذه الأسئلة التي تطرحها تلك المتغيرات والتحولات، ارتأت الكثير من الأوساط الإسرائيلية بأن الظروف والتحولات الجديدة تفرض على إسرائيل إدخال تعديلات على منطلقاتها الصهيونية التقليدية، وبدأ الحديث عن تضاؤل أهمية مساحة الأرض وعدد السكان في تحديد قوة الدولة، في مقابل ازدياد أهمية العوامل الاقتصادية والتقنية والعلمية في تحديد قوة الدولة وقدرتها على البقاء.(٢)

وقد رأى أصحاب هذا التوجه في مشروع النظام الإقليمي فرصة لانخراط إسرائيل في منظومة علاقات في المنطقة، وسانحة لصياغة نظام لا قومي ينسجم معها ويمكنها من تطوير إمكاناتها واقتصادها.(٣)

ويمكن القول بأن شيمون بيريز Shimon peres وزير الخارجية الأسبق والرئيس الإسرائيلي الحالي أبرز رواد ومنظري فكرة النظام الشرق أوسطي في الوقت المعاصر. ويعد كتابه (الشرق الأوسط الجديد) الصادر عام ١٩٩٣م/١٤١٣هـ حصيلة الخلفية الفكرية والدراسات الأكاديمية والاستراتيجية التي قامت بها مؤسسات إسرائيلية عديدة لمشروع النظام الإقليمي، والمرجع الرئيس لفهم وجهة النظر الإسرائيلية حول هذا الموضوع، وقد قام بيريز peres بدور بارز في تسويق هذا المشروع خلال المفاوضات العربية – الإسرائيلية.(٤)

---

(١) جميل هلال: المشروع الإسرائيلي للنظام الإقليمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٢٢، عام ١٩٩٥م، ص٣٤.

(٢) ماجد كيالي: المرجع السابق، ص٥٤.

(٣) جميل هلال: المرجع السابق، ص٣٥.

(٤) عبد الوهاب المسيري: الموسوعة، مج٢، ص٥٢٢.

– إنعام رعد: المرجع السابق، ص١٤٥.

فقد برَّر بيريز في كتابه تبنيه لمشروع الشرق الأوسط الجديد وترويجه له برؤية محددة للسلام مفادها أن السلام لكي يتحقق لا بد أن ينطلق من نوايا جماعية لدى أطرافه المعنية تدفع باتجاه الثقة وتزيل مشاعر الشك والقلق، ومن ترتيبات ومؤسسات إقليمية مشتركة تكون مفتاح الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، الأمر الذي يقتضي توفير مناخات اقتصادية تطبيعية تهمش الشأن القومي التاريخي وتلغيه وتُحل محله شأناً جغرافياً اقتصادياً جديداً، هو ما أطلق عليه الشرق الأوسط الجديد.(١)

والواقع أن القارئ المتفحص لما بين سطور كتاب هذا السياسي الصهيوني المخضرم سيكتشف بأن دعوته الظاهرية للسلام الذي ربط إرساءه في المنطقة بعملية تأسيس نظام إقليمي جديد، لا تخفي التزامه بالاستراتيجية الصهيونية التوسعية التي تقوم على ضرورة الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة ، ولكن مع تغير في شكل هذه الهيمنة.

وقد أشار بيريز في كتابه إلى المتغيرات التي أملت على إسرائيل إدخال تعديلات على خطابها السياسي، وذلك في قوله: « الواقع أن نظرتنا الجديدة للأمن في المنطقة لا تنحصر في القضايا الجغرافية والطوبوغرافية، علينا أن نغير افتراضاتنا طبقاً للمتغيرات التي فرضها النظام العالمي الجديد وكذلك دور القوى العظمى ، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية الحديثة».(٢)

ولم يستطع بيريز peres أن يخفي الأغراض الاستعمارية للمشروع الذي يروج له في كتابه حيث يقول : « ظل الشرق الأوسط على مدى التاريخ مفتاح التجارة وحلقة الوصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وقد جعلت عداوات التاريخ الحديث الحدود منيعة وحصينة، وإغلاق كل جانب عن الجانب الآخر من العالم – مادياً وعقائدياً – يمنع أي شخص من تحقيق الفوائد الجغرافية الهائلة للشرق الأوسط».(٣)

وفي الوقت الذي يصور فيه هذا السياسي الإسرائيلي الصهيونية على أنها مسحة إنسانية ودينية راقية، ويؤكد حق اليهود في فلسطين، بل وحقهم في إدارة شؤون المشرق العربي، فهو ينكر الوحدة العربية ويدعو إلى تجاوزها إلى الشرق أوسطية، كما يدعو العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً إلى أن ينسوا حقوقهم إسهاماً في

(١) شمعون بيريز: المصدر السابق، ص ص٦١ – ٦٣.

(٢) شمعون بيريز: المصدر السابق، ص ٨٤.

(٣) المصدر نفسه: ص١٥١.

السلام!! وذلك حين يقول: «... لقد نهضت الصهيونية لإزالة الجور النازل باليهود ومنحهم الحقوق الأساسية للإنسان.... ما من قوة على وجه البسيطة تستطيع أن تحملنا على مغادرة هذه الأرض بعد خمسين جيلاً من العيش في الدياسبورا (الشتات)»، ويقول في موضع آخر: «.... إن المطلوب هو التركيز على حقيقة الشرق الأوسط الجديد بأبعاده الجديدة ... بدلاً من التيه والإغراق في الذكريات، ذكريات الانتصارات والحروب».(١)

وفي حين يدعو بيريز العرب إلى تقديم التنازلات لإحلال السلام في المنطقة فهو يدعوهم إلى الاعتراف بإسرائيل كاملة، مع الأخذ بالاعتبار ما تعنيه عبارة إسرائيل كاملة بمنطق زعيم صهيوني – كبيريز – وذلك في قوله: «.... بوسعنا إقامة علاقة سلمية مع جيراننا وأن المساومة أي الحد الأدنى من التنازلات .... تسمح لنا بالعيش لكي نرى اليوم الذي تغدو فيه الأمم متحررة من أحزان الحرب .... إن التوافق **وقبول العرب بإسرائيل كاملة** سينجب نوعاً جديداً من التعاون».(٢)

واللافت للنظر أن بيريز peres وهو يروج لهذا النظام الإقليمي تحت شعار تحقيق السلام والأمن والاستقرار لشعوب المنطقة ويدعو إلى الحد من التسلح تحت شعارات الأمن الجماعي وترتيبات الأمن الإقليمية، يؤكد في ذات الوقت على استمرار تمتع إسرائيل بالتفوق العسكري وامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل، في مقابل اعتبار أن امتلاك باقي دول المنطقة المتعصبة والمتطرفة – كما يزعم – لهذا السلاح يشكل خطرًا محدقًا، وذلك حين يقول : « الوقت لم يحن لتفكيك أسلحتنا؛ إننا لا نجرؤ على السقوط في سذاجة» ويؤكد ذلك بقوله: « إن إسرائيل تدرك بصورة متزايدة فائدة القوة الاقتصادية الحديثة المقترنة بالقوة السياسية والعسكرية »، ثم يقول في موضع آخر: «... هل يمكن للمتطرفين الذين يعتقدون بأنهم يحملون مفاتيح السماء أن يتصرفوا بتعقل إذا ما امتلكوا السلاح النووي؟... خطورة وجود سلاح نووي في أيدي متعصبين دينيين لا يشكل خطورة على جيرانهم فحسب، بل إنها تمتد لتشمل العالم بأسره»(٣)

---

(١) شمعون بيريز: المصدر السابق: ص٥٨، ٩١.

(٢) المصدر نفسه: ص ص٦٠ – ٦١.

(٣) المصدر نفسه : ص ٧٢، ١١٢، ٣٦.

وفي سياق ترويج بيريز لمشاريعه الاقتصادية الإقليمية يدعو إلى اتخاذ السوق الأوروبية المشتركة أنموذجًا لها، ويعقد مقارنة بين عداوة فرنسا وألمانيا وكيف تحولت إلى تحالف ضمن تطور السوق المشتركة، وبين العداوة العربية– الإسرائيلية التي يرى أنها ستتحول إلى شراكة في السوق الشرق أوسطية.(١) قافزًا بذلك على حقيقة الفارق بين دول تنتمي إلى حضارة أوروبية واحدة، حروبها عارضة، وسلامها هو الأصل، وبين علاقة دولة غاصبة طارئة على المنطقة بالدول التي احتلت أراضيها وهددت أمنها وعبثت بمقدراتها.

ومن اللافت للنظر أن القسم الأكبر من المشاريع الاقتصادية التي يقترحها بيريز peres وغيره من الصهاينة الذين يروجون للتعاون الاقتصادي الإقليمي تركز ولاسيما في المرحلة الأولى لهذا المشروع على مجالات البُنى التحتية والمرافق العامة كالطاقة (نفظ، غاز، كهرباء) والمواصلات والاتصالات (طرق برية، سكك حديدية، خطوط جوية، موانئ، اتصالات سلكية ولاسلكية) والمياه (محطات تحلية، مشروع ربط البحر الأحمر بالبحر الميت).(٢)

في حين يلاحظ على المشاريع الاقتصادية المقدمة خارج أطر البنية التحتية، بأن ما يختص بالدول العربية منها في الغالب هو توفير الأيدي العاملة أو المواد الأولية، في الوقت الذي تختص فيه إسرائيل بالجانب القائم على التكنولوجيا المتطورة والخبرة التسويقية الدولية.(٣)

وبالإمكان تفهم اهتمام إسرائيل بتوسيع وتطوير شبكات البنية التحتية بينها وبين الدول العربية؛ فعبر هذه البنية تربط إسرائيل نفسها بالمنطقة وتفرض إدماجها فيها، هذا فضلاً عن ارتباط هذا النوع من المشاريع بمفهوم إسرائيل لأمنها القومي وحاجتها إلى إيجاد مصالح مشتركة تخفف من هواجسها الأمنية وتنفي أو تقلص إلى أدنى الحدود إمكانية قيام الدول العربية أو بعضها بعمل عسكري ضدها، كما تفسح مثل هذه المشاريع المجال لإسرائيل كي تكون شريكة في ثروات المنطقة بعد أن أصبحت شريكة في جغرافيتها حيث سيتيح لها انخراطها في هذه المشاريع الحصول على الطاقة

(١) شمعون بيريز: المصدر السابق : ص ٧٦.

(٢) المصدر نفسه: ص ص ١٤٩ – ١٧١.

(٣) جميل هلال : المرجع السابق، ص ٤٨.

والمياه بأقل تكلفة ممكنة، فيما ستتيح لها بقية المشاريع المعروضة الاستفادة من الأيدي العاملة والمواد الخام الرخيصة، مما سيترتب عليه في المحصلة أن تصبح إسرائيل بحكم علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وبالغرب عمومًا، وبحكم تفوقها التقني وموقعها الجغرافي المتميز، الدولة المهيمنة اقتصاديًّا على المنطقة.

والواقع أن إسرائيل لا تعول في سعيها لتحقيق هذا المشروع الإقليمي على جهودها وإمكاناتها الذاتية فحسب، بل وبمشاركة ومساندة من حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية التي ليست أقل منها حرصًا على تحقيقه.(١) فسعي الولايات المتحدة لإقامة ترتيبات سياسية وأمنية واقتصادية في المنطقة تحت غطاء التعاون الإقليمي ليس بالأمر الجديد، فقد ظل هاجسًا لمجمل الإدارات الأمريكية منذ الخمسينات الميلادية، إلا إن هذا المشروع لم يتبلور وتتضح معالمه إلا في مطلع التسعينات حيث حرصت الولايات المتحدة على استغلال المتغيرات التي حدثت في هذه الفترة لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بشكل يعزز نفوذها فيها ويكرس هيمنتها الدولية، وذلك انطلاقًا من قناعتها بأن زعامتها على العالم تتطلب بالضرورة إحكام السيطرة على منابع النفط وممراته، هذا فضلاً عن أنها ترى في إحكام قبضتها على هذه المنطقة تعزيزًا لقدرتها التنافسية إزاء القوى الدولية العظمى المرشحة للبروز مع ولوج العالم الألفية الثالثة للميلاد، وهي أوروبا الموحدة واليابان والصين.(٢)

ففي أعقاب حرب الخليج الثانية نشر معهد السياسة الخارجية في واشنطن تقريرًا عن النظام الجديد في الشرق الأوسط، وقد أكد هذا التقرير على ضرورة عدم تفويت الانتصار الأمريكي في حرب الخليج الثانية، ودعا إلى الاستقرار في المنطقة وحل النزاع العربي – الإسرائيلي، والعمل على قيام أمن إقليمي ورقابة على السلاح وتعاون اقتصادي وإدخال تحولات ديمقراطية في أنظمة المنطقة.(٣)

---

(١) جميل هلال : المرجع نفسه: ص ٤٢.

(٢) إنعام رعد : المرجع السابق ، ص ص ٤٥ – ٤٧.

– عصام الفراعنة : المرجع السابق ، ص ص٢٠ – ٢١.

(٣) ماجد كيالي : المرجع السابق ، ص ٤٥.

وقد بدت متطلبات هذا المشروع واضحة في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب George bush [١] في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م/١٤١١هـ حيث أكد فيه على أن الغرض من المفاوضات ليس حل الصراع العربي – الإسرائيلي فحسب، وإنما يذهب بعيدًا إلى تطبيع العلاقات بين الطرفين في المجالات كافة، وصولاً إلى إقامة علاقات ثنائية وإقليمية تتيح المجال لإعادة هيكلة الشرق الأوسط.[٢]

وأخيرًا فإنه يمكننا القول بأن المشروع الشرق أوسطي يحمل في طياته بذور تناقضاته وانكفائه باعتباره مجرد مشروع سياسي مفروض من الخارج كغيره من المشروعات التي سبق فرضها على المنطقة، فهو لا يعبر عن الحاجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، ولا عن مصالح شعوبها الآنية والمستقبلية، بل يلبي أولويات إسرائيل انطلاقًا من ضمان أمنها إلى إخراجها من عزلتها ودمجها في المنطقة وصولاً إلى إيصالها لموقع اقتصادي متميز تستطيع من خلاله أن تمارس دور الدولة المهيمنة إقليميًّا، وبهذا المعنى فإن المشروع الشرق أوسطي لا يعدو كونه مرحلة جديدة في سياق تطور المشروع الصهيوني، اقتضتها ضرورات التكيف مع التغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية الدولية، وعلى ما يبدو فإن إسرائيل وجدت فيه فرصة لتحقيق أهدافها بأساليب أقل كلفة، وإن اقتضى الأمر إدخال شيء من التعديل على استراتيجيتها من مفهوم (إسرائيل الكبرى) إلى (إسرائيل العظمى) وكلاهما مشروعان صهيونيان يهددان وجودنا بالخطر الماحق، فليس أحدهما أخف وطأة من الآخر، وليس

(١) جورج بوش الأب : الرئيس الحادي والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية. ولد عام ١٩٢٤م/١٣٤٢هـ، ودرس في (يال) ثم التحق بالبحرية الأمريكية حيث شارك في الحرب العالمية الثانية، وفي عام ١٩٥٣م/١٣٧٢هـ أسس (شركة زاباتا للبترول) ثم أصبح مندوب الولايات المتحدة الدائم في هيئة الأمم المتحدة فيما بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٣م/١٣٩٠-١٣٩٣هـ ثم رئيس اللجنة القومية للحزب الجمهوري فيما بين عامي ١٩٧٣-١٩٧٤م/١٣٩٣-١٣٩٤هـ ، وبعدها عين رئيساً لمكتب الاتصال في الصين في عام ١٩٧٥م/١٣٩٥هـ، ثم عاد إلى الولايات المتحدة ليترأس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عام ١٩٧٦م/١٣٩٦هـ، ثم اختاره الرئيس ريجان نائبًا له فيما بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٨م/١٤٠٠-١٤٠٨هـ وفي عام ١٩٨٨م/١٤٠٨هـ خاض انتخابات الرئاسة عن الحزب الجمهوري وفاز بها.
– موسوعة السياسة: ج١، ص ٦٠٤.

(٢) ماجد كيالي : المرجع السابق ، ص ٤٦.

أحدهما مشروع حرب والآخر مشروع سلام؛ ذلك أن السلام الذي يفرض قيود الإذلال للكرامة، والنهب للثروات، وتغييب الهوية الثقافية والتاريخية هو أخطر أنواع الحروب.

كما يمكننا القول أيضًا بأن هذا المشروع الصهيوني الاستعماري ليس قدرًا لا يمكن رده؛ فالعرب يملكون خيارات عديدة في حال وجود الإرادة لإعادة صياغة أوضاعهم وعلاقاتهم السياسية والاقتصادية؛ فالعالم العربي يملك كل مؤهلات الكتلة الإقليمية المتجانسة، وما ينقصه هو الإرادة الجادة، والمسألة ليست خيار ترف بل خيار مصير، والمطلوب إعادة الاعتبار لرابطة العروبة، فالتاريخ والجغرافيا واللغة – على أهميتها – لا تكفي لتوحيد الأمة بل لا بد من أن يرغب أبناؤها في هذه الوحدة ويناضلوا من أجلها.